د. منذر عنبتاوي ، واجبات الاطراف الثالثة في الحروب المعاصرة
(بيروت ، مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧١)

تعتبر هذه الدراسة التي وضعها زميلنا الدكتور منذر عنبتاوي من الابحاث القيمة التي اتحفنا بها مؤخرا مركز الابحاث . وقد يوحي عنوان الدراسة بابتعاد المركز عن خطه المألوف (أي الاهتمام بمختلف جوانب القضية الفلسطينية) ، الا ان الاطلاع على مضمون الدراسة يؤكد لنا من جديد بأن المركز لا يزال على عهدنا به يبذل قصارى الجهد لتجنيد كل موضوع او فكرة في سبيل خدمة القضية الفلسطينية . وهذه الدراسة ، التي تحاول القاء الضوء على بعض الجوانب الغامضة من القانون الدولي العام المعاصر ، تستمد اهميتها من عدة أمور نجملها بما يلي : ١) ان الدول لا تزال — على الرغم من تحريم اللجوء الى الحرب في القوانين الدولية الوضعية — تلجأ الى استعمال القوة لتسوية منازعاتها ، وان الشعوب المضطهدة او المحتلة لا تزال تضطر ، هي كذلك ، الى اللجوء الى القوة لانتزاع حقوقها المشروعة . ٢) ان للحروب في العصر الراهن مفاهيم واشكالا لم تعرفها العصور الخوالي . فالحروب اليوم لم تعد تندلع بسبب المنازعات على الحدود ، بل بسبب الخلافات العقائدية احيانا . والحروب اليوم لم تعد تقتصر على الدول (بالمعنى القانوني لمفهوم دولة) ، فهناك الان منظمات دولية تخوض الحرب (الامم المتحدة وحرب كوريا) ، وهناك كذلك كيانات وجبهات لا تحظى باعتراف الدول تخوض الحرب (جبهة التحرير الجزائرية والفيتكونغ) . لقد اكتسبت حروب داخلية او تحريرية عديدة الصفة الدولية دون ان يكون لاطرافها — كلهم او بعضهم — الشخصية الدولية . ٣) ان ثمة حالة حرب قائمة في فلسطين . واطراف هذه الحرب : الشعب الفلسطيني والدول العربية من جهة ، واقلية عرقية دخيلة تفرض سيطرتها على كل فلسطين (وعلى اجزاء من ثلاث دول عربية كذلك) من جهة ثانية . وكل ما وقع منذ عام ١٩٤٩ من اتفاقات ، وكل ما حدث من معارك ، وكل ما جرى من محاولات للوساطة او التسوية ، لم يغير من واقع الحرب القائمة شيئا . ٤) ان هذه الدراسة تعالج جانبا مهما من جوانب القانون الدولي العام يتعلق بموقف الدول الحيادية من الاطراف المتنازعة في الحروب .

ونحن اليوم في اشد الحاجة الى معرفة هذا الجانب لانه يساعدنا على ادراك حقوقنا والتزاماتنا تجاه الدول الحيادية — او التي تدعي الحياد ، او التي تتظاهر به — وادراك الواجبات التي تقع على كاهل هذه الدول ازاء الحرب الفلسطينية .

تنقسم الدراسة الى اربعة فصول رئيسية : ماهية الحرب واطرافها ، والحرب في القانون الدولي المعاصر ، والمركز القانوني للدول الثالثة، وواجبات الدول المحايدة في الحروب المعاصرة . وتنتهي بملحق خاص عن الوضع القانوني لموقف الدول الثالثة من الحرب الفلسطينية ، مشيرة الى وضع نموذجي ، هو موقف الولايات المتحدة الاميركية . والاهتمام بالقضية الفلسطينية يتجلى في كل موضوع او بحث تتضمنه تلك الدراسة . فالمؤلف ، عند حديثه عن الحرب ، لا يكتفي بتحديد ماهيتها ، بل يعمد الى شرح الاثار القانونية التي تترتب على وقوعها . فقيام الحرب يستدعي العمل بقواعد الحرب المتعلقة بسلوك المتحاربين . وبما ان العرب في حالة حرب مع اسرائيل ، فمن الواجب تطبيق قواعد الحرب على تصرفات الطرفين . واذ كان البعض يستنتج من اتفاقات الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ بين العرب واسرائيل استحالة القول بوجود حالة الحرب، فان القانون والفقه والاجتهاد والعرف تثبت بأن الهدنة توقف العمليات العسكرية ولا تنهي حالة الحرب . ثم ان الحديث عن الهدنة بين العرب واسرائيل اصبح أمرا مستغربا بعد ان خرقت اسرائيل حرمة الهدنة واستباحت حدود الدول العربية المتاخمة آلاف المرات منذ عام ١٩٤٩ .

والاقرار بوجود حالة الحرب يقضي بتحديد اطراف الحرب ، أي بتعريف المحاربين . فالى أي حد يمكن اطلاق وصف المحاربين على المقاتلين او الثوار المشتركين في حروب داخلية متنوعة الاشكال يجمع بينها اللجوء الى العنف من اجل تغيير نظام سياسي معين ؟ لقد عالج القانون الدولي التقليدي موضوع الحرب الداخلية من خلال شكل واحد : الحرب الاهلية التي تتميز باشتباكات مسلحة تمارسها قوات نظامية ضمن شروط معينة . غير ان هذه القواعد لم تعد تفي بالمراد ، فالعالم اليوم يشهد أشكالا مختلفة من الحروب غير النظامية التي يتمكن